تأثير ممارسات الهويتين العربية والأمازيغية على الاستقرار السياسي في دول الشمال الافريقي

أ.طه علي أحمد

أ.د جمال ضلع [١]　　أ.د صبحى قنصوه [٢]　　د. شيماء محي الدين [٣]

مُلخّص:

تناولت الدراسة إشكالية تأثير ممارسات الهويتين العربية والأمازيغية على الاستقرار السياسي في دول الشمال الافريقي، حيث تأثَّر الإطارُ السياسي للهويةِ بظروفِ نشأةِ هذه النظم. لقد تباينت التفاعلات الصراعية بين الجماعات العربية والامازيغية في دول المنطقة، وذلك بحكم التباين الديمغرافي فيما بينها؛ ففي المغرب والجزائر، وتباين الكثافة العددية للأمازيغ بين السكان مقارنة ببقية دول المنطقة حيث كان الحراك الأمازيغي أشدَّ وضوحاً. كما أن ممارسات الهوية الأمازيغية قد تأثرت بشكل الحكم في دول المنطقة؛ ففي حين اتسم تعامل المؤسسة الملكية في المغرب بقدر من المرونة مقارنة بتعامل النظام الجمهوري في الجزائر التي تميَّزت ممارسات الأمازيغية فيها بدرجة أشد من العنف. أما في ليبيا، فنتيجة لتعرض الجماعة الأمازيغية للقمع الشديد طوال عهد القذافي، فضلاً عن الاضطراب الأمني والسياسي الذي عاشته البلاد عقب سقوط القذافي، فقد اتخذت ممارسات الأمازيغية طابعاً أشد حدة. غير أن الحالة المصرية مثَّلت استثناء عن بقية دول المنطقة بفضل التجانس الثقافي والاجتماعي فضلا عن ضآلة عدد الأمازيغ بين السكان المصريين. وخلص الباحث أن انحياز النظم السياسية بتلك الدول إلى الهوية العربية من خلال مسارات التعريب والقومية العربية، قد أنعكس على تنامي ظهور الحركة الأمازيغية التي عملت في إطار مسارات داخلية وخارجية بغرض الضغط على النظم السياسية، واستغلال ما وفرته لها البيئة السياسية من فرص سياسية لتحقيق مكتسبات عديدة. وقد تنوعت هذه الممارسة ما بين العمل الحقوقي والسياسي وصولا إلى العنف الذي أثَّر على الاستقرار السياسي والأمني، كما تباينت هذه الممارسات بين دول المنطقة بحسب المقاربة التي اتبعتها النظم السياسية فضلا تباين نسبة الأمازيغ بين عدد سكان هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الأمازيغ، الاستقرار السياسي، شمال افريقيا

---

(١) **أستاذ العلوم السياسية** – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٢) **أستاذ العلوم السياسية** – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٣) **أستاذ العلوم السياسية المساعد** – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

Abstract:

The study dealt with the problem of the practices of the Arab and Amazigh identities on political stability in the North African countries, where the political framework of identity was affected by the conditions of the formation of these systems. The conflict interactions between the Arab and Berber groups varied, due to the demographic disparity among them. In Morocco and Algeria, and due to the Berber population density compared to the rest of the region, the Berber movement was more visible. The practices of the Berber identity have also been affected by the shapes of the political regimes. The monarchy regime in Morocco was more flexible comparing to the republican one in Algeria, where Berber practices were more confrontational. In Libya, as a result of the severe repression of the Berber group during the Gaddafi era, as well as the security and political turmoil that the country experienced after the fall of Gaddafi, the Berber practices took on a more severe character. However, the Egyptian case represented an exception from the rest of the region, thanks to the cultural and social homogeneity, as well as the very small number of Berbers among the Egyptian population. The researcher concluded that the bias of the political systems in those countries to the Arab identity through the paths of Arabization and Arab nationalism, was reflected in the growing emergence of the Amazigh movement, which worked within the framework of internal and external paths with the purpose of putting pressure on the political systems, and exploiting the political opportunities provided by the political environment to achieve many gains. Such practice varied from human rights and political work to violence that affected political and security stability. It also varied among the countries of the region according to the approach taken by the political systems, as well as the varying proportion of Amazigh among the population of these countries.

Keywords; Identity; Amazigh, Political Stability, North Africa

مقدمة

مع تجذُّرِ إشكالية الهوية في دول شمال افريقيا منذ ما قبل الاستقلال، ورغم انحياز النظم السياسية الحاكمة لاحقا للهوية العربية، إلا أن ممارسات هذه النظم تجاه الهوية قد تأثَّرت بغلبة الطابع العسكري على غالبية هذه النظم التي تشكلت من حركات التحرر السابقة ضد الاستعمار، وقد انعكس إدراك النخب الحاكمة للهوية، بطبيعة الحال، على عمليات بناء الدولة. في ضوء ذلك، تدور إشكالية الدراسة حول واقع العلاقة بين أوضاع الهويتين العربية والأمازيغية الذي تميَّز بنزعة صراعية على حساب الولاء والانتماء للهوية الوطنية، وهو الأمر الذي ترك تأثيرات سلبية على حالة الاستقرار السياسي بدول الشمال الافريقي. في ضوء ذلك، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

١) إلى أي مدى أثَّرت إشكالية الهوية في الاستقرار السياسي بدول الشمال الافريقي.
٢) إلى أي مدى أثَّر بروز الحركة الأمازيغية على الاستقرار السياسي بدول الشمال الافريقي.

تسعى الدراسة لاختبار صحة أو خطأ فرضية أساسية مفادها أن في أن تنامي الصدام والصراع بين الهويتين العربية والأمازيغية سيؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في دول الشمال الأفريقي. وعلى هذا، فإن الدراسة قد اعتمدت على "منهاج الجماعة"، أو "نموذج الجماعة Group Model الذي يُمَثِّل أحد التحولات المهمة في الدراسات السياسية، إذ يعكس هذا النموذج تحولاً من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية للنظام السياسي، إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، وهو ما عزَّز التحول من الدراسات الجامدة Static إلى عمليات دينامية Dynamic في المجال السياسي بشكل عام. وعليه سوف تركز هذه الدراسة على تفاعلات الجماعتين العربية والأمازيغية وانعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي من خلال المحورين التاليين:

أولا. تأثير الهوية العربية

لا تقتصر ممارسات الهوية العربية في شمال افريقيا على مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد كانت جهود إحياء الحفاظ على العروبة وإزكاء الحسِّ الديني في مقدمة خطاب المقاومة الذي قاده رجال الدين والعلماء. أما بعد الاستقلال فقد أثَّرت الهوية العربية في سياسات النخب الحاكمة التي انضوت تحت الراية القومية، وقد اتخذ ذلك أشكال عديدة تراوحت ما بين مساعي الوحدة، سياسات التعريب...وغيرها، وقد جعل ذلك الهويةَ العربيةَ أشبه بمحركٍ يقود توجهات النخبة خلال تلك المرحلة. وفي هذا السياق، مرَّت العروبة بثلاث مراحل منذ بدايتها كحرطة

واتجاه فكري موجه ضد الاستعمار فكانت العروبة في مرحلتها المبكرة تعبيراً عن الرغبة في هوية أو وجود مستقل. وفي هذه الأثناء تبلورت العروبة في جهود التخلص من هيمنة الاستعمار العثماني التركي، ثم تبلورت خلال المرحلة الثانية في جهود التخلص من الاستعمار الأوروبي، أما خلال المرحلة الثالثة، وكانت عقب الاستقلال، فقد تبلورت في الانشغال بالتغيير الاجتماعي والتنمية وعمليات بناء الدولة(١).

في هذا الإطار، يمكن رصد تأثير الهوية العربية من خلال سياسات التعريب، والتوجهات القومية العربية للأنظمة السياسية كمؤشرين على مدى تأثير الهوية العربية على الاستقرار السياسي، وهو ما يمكن رصده فيما يلي:

١) سياسات التعريب

ارتبطت سياسات التعريب التي تبنتها النظم السياسية في شمال افريقيا بدرجة كبيرة بجهود الاستقرار السياسي من خلال الوجهة القومية التي حددتها النخب الحاكمة آنذاك. فالرئيس الجزائري أحمد بن بلا، وخلال رحلة عودته من القاهرة للجزائر في ربيع ١٩٦٣، ما ان فتح باب الطائرة إلا وتقدَّم نحو مَدرَج الطائرة حتى صاح بأعلى صوته ثلاث مرَّات "نحن عرب"(٢). وفي هذا السياق، تشكلت اللجنة الوطنية للتعريب في الجزائر بموجب قرار أصدره الرئيس هواري بومدين في عام ١٩٧٢، ثم تسارعت وتيرة عملية التعريب حيث عرف العام ١٩٧٥ انعقاد المؤتمر الوطني للتعريب الذي تمخض عن قرارات تعزز تعميم استعمال اللغة العربية ثم تعزَّز ذلك مؤسسيا بإنشاء المجلس الأعلى للغة الوطنية في عام ١٩٨١، ثم أنشئ المجمع الجزائري للغة العربية عام ١٩٨٦، حتى جاء قانون تعميم استعمال اللغة العربية الذي أصدره الرئيس الشاذلي بن جديد. غير أن مسيرة التعريب تلك لم تكن بمعزل عن الواقع السياسي حيث واجهت في بعض الأحيان ردة فعلٍ معارضة من جانب الجماعات الأمازيغية. فرغم عدم تفعيل القانون بالشكل المقرر له من جانب الرئيس بن جديد، إلا أن سلفه الرئيس اليامين زروال قد أعلن تطبيق هذا القانون بدءاً من ٥ يوليو ١٩٩٨، الأمر الذي قابلته الجماعات الأمازيغية بمنطقة القبائل

---

(١) يوسف محمد الصواني، الهوية والأمة والمستقبل: تساؤلات، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣، العدد ٥٠٦، أبريل ٢٠٢١).

(٢) مصطفى الفيلالي، تقويم تجربة التعريب في الجزائر، في محمد المنجي الصيادي (وآخرون)، **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٢٩٤

بالخروج في مظاهرات ضد هذا القانون، وقد استمرت الاحتجاجات لمدة اسبوع، حيث رفع المتظاهرون لافتات مكتوبة باللغة الأمازيغية والعربية يطالبون فيها بالاعتراف باللغة الأمازيغية. ولم تكن هذه المناسبة هي الوحيدة من نوعها حيث ارتبط أحداث الشغب والمصادمات التي صاحبت ما عرف بـ "الربيع الأمازيغي" عام ١٩٨٠ باعتراض الأمازيغ على قرارات التعريب وموقف الدولة من الأمازيغ(١).

وفي المغرب، كان التعريب يمثل أحد مظاهر التماسك الوطني وركيزة الحركة الوطنية في ردّها على المحاولات الاستعمارية السابقة للتفريق بين العرب والأمازيغي التي كان أبرزها ما عُرِفَ بـ "الظهير الأمازيغي" عام ١٩٣٠(٢). أما بعد الاستقلال، فقد ارتبطت عملية التعريب بمفهوم "المغربة" الذي يعني إحلال الأطر المغربية محل الأطر الأجنبية التي كانت تباشر الوظائف ابان عهد الاستعمار وبعده(٣).

وفي تونس اتخذ التعريب طابعاً مطلبياً وطنيا مرتبطا بالاستقلال والحرية ومناهضة الاحتواء والاندماج. أما بعد الاستقلال فقد ارتبط التعريب برؤية النظام السياسي تجاه بناء الدولة، والتي كانت تقودها الرؤية الشخصية للرئيس الحبيب بورقيبة. فقد رأى بورقيبة أن يكون مشروع التعريب جزءا من مشروع التحديث والتنمية. لكن علاقة مسيرة التجربة التونسية في التعريب قد اتخذت مراحل ترددت بين الدعم خلال أول عامين، والانتكاسة بداية من عام ١٩٨٥ وذلك نتيجة لتوتر العلاقات التونسية المصرية، لجأ النظام السياسي لمراجعة الانتماء العروبي لتونس ومواصلة مشروع التحديث بمعزل عن الارتباطات العربية. غير أنه نتيجة للظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها تونس مع نهاية الستينات، عرفت تونس ما يعرف بـ "وقفة التأمل" لمراجع العلاقات مع العالم العربي والتقارب مع دول الخليج لأغراض اقتصادية بل ان تونس اضطلعت

---

(١) يذكر أن هذه المناسبة قد تزامنت مع مقتل أحد المطربين الأمازيغ يدعى "معتوب الوناس"، وهو الحدث الذي فجر غضب الأمازيغ على خلفية موقف أوسع مما كانوا يعتبرونه تهميشا اجتماعيا وثقافيا للمناطق ذات الوجود الأمازيغي الكثيف. أنظر: عز الدين المناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب**، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٣٢.

(2) Sahar Lahdifi, the struggle for Ethnic Identities in Morocco and Algeria: A colonial Legacy of Inequalities, an article published on; https://cutt.us/AUVOD

(٣) فاطمة الجامعي الحبابي، تقويم تجربة التعريب في المغرب، في محمد المنجي الصيادي، التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحده العربية، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٥. عدد ٣٩، مايو ١٩٨٢)، ص ٢٧٣.

بدورٍ في مجال التضامن العربي حتى صار التعريب قضية مركزية[١]. ورغم ان تجربة التعريب في تونس قد انطلقت من التلازم مع مفهوم "التونسة"، بمعنى تنزيل كافة أشكال الانتاج الأدبي والسياسي ...إلخ منزلة أفضل، إلا أنه نتيجة لغياب الإرادة السياسية فقد بدا مشروع التونسة متردداً وضعيفا، الأمر الذي انعكس على علاقة التعريب بالاستقرار السياسي. وفي ليبيا، تم توظيف الهوية العربية لأغراض سياسية وبخاصة خلال الحرب التشادية الليبية ١٩٧٥-١٩٩٤، حيث أسفر الاهتمام بقبائل الزوي بمنطقة "الكُفرة" ودعمها اجتماعيا وعسكريا، في مقابل التبو الذين كانت توجَّه إليهم الاتهامات باعتبارهم طابورا خامساً يعمل لصالح تشاد ما غذَّى مشاعر الغضب لدى أمازيغ ليبيا بشكل عام، وقد انعكس ذلك على موقفهم الداعم للانتفاضة الجماهيرية التي أطاحت بالقذافي عام ٢٠١٢[٢].

أما في مصر، فلم يكن التعريب يهدف لإحلال اللغة العربية محل لغات أو ثقافات أخرى، كما كان عليه في حالة الفرنسية والأمازيغية في بقية دول الشمال الافريقي، بقدر ما تمثل في ترسيخ الهوية العربية لمصر والتأكيد عليها. ذلك أن عروبة مصر، وفي ضوء ثقافتها لغة وديناً...إلخ، ورغم الجدل الذي ساد أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلا أن هذه العروبة كانت بمثابة تحصيل حاصل وواقع مؤكد، لذا فقد تحركت عجلة التعريب سياسياً أكثر منه ثقافياً. وبالتالي، لم تبدو عملية التعريب في الحالة المصرية كأحد المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي نتيجة لتميز التركيبة السكانية المصرية المتجانسة لغوياً بشكلٍ كبيرٍ، فضلا عن الثقافة السائدة بين المصريين ومدركاتهم بشأن دور بلدهم الحضاري في التاريخ العربي والإسلامي.

هنا يرى الباحث أن سياسات التعريب قد استفات من إرادة النظم الحاكمة، حيث كانت في قلب مشروع التحديث واستراتيجيات بناء الدولة، وقد وفَّر ذلك لها حاضنة اجتماعية عززَّت بقاءها واستمرارها رغم عدم نجاح مشروع التعريب اللغوي، وهو ما يتجلى في المجتمعات التي تعاني من ازدواجية لغوية (عربية/ فرنسية) كما هو الحال في تونس والجزائر والمغرب.

---

(1) Abder-Rahmane Derradji, Tunisia: From Bourguiba Era To The Jasmine Revolution and Fall of Ben Ali, **Journal of Social Science**, (Istanbul: Adam Akademi, No.3, Vo. l2, 2011), P.37.

(2) Frederic Wehrey, The Struggle for Security in Eastern Libya, Published paper, Carnegie Endowment for International Peace, September 2012, https://carnegieendowment.org/2012/09/19/struggle-for-security-in-eastern-libya-pub-49425

٢) التوجهات القومية للنظم السياسية

احتلت التوجهات القومية العربية مكانة مركزية في الخطاب السياسي للنظم السياسية الحاكمة بدول الشمال الافريقي منذ الاستقلال؛ حيث برزت "الأمة العربية" وتأكدت كحقيقة بديهية وتجربة يومية في الخطاب الناصري في مصر. وهو ما يُفَسِّرَ سرعة قيام الوحدة الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٣ فبراير ١٩٥٨. ورغم التفاؤل الذي تغلفت به هذا التجربة في بدايتها إلا أن إخفاقها بعد ثلاث سنوات فقط قد كشف عن تناقضات عبرت عن الفجوة بين الفكرة الوحدوية والتطبيق(١). وباستثناء الحالة التونسية، فرغم اعتبار القومية العربية الفضاء الذي تحرَّكَت خلاله النظم السياسية ببقية دول الشمال الإفريقي خلال العقود الثلاثة التالية على الاستقلال، إلا أن خللاً مزدوجاً قد وقع نتيجة للممارسات الأحادية للتوجهات القومية العربية من جانب النخب الحاكمة بعد الاستقلال. ذلك أن تجاهل الأبعاد الأخرى للهوية الوطنية كالبعد الأمازيغي وتبني العروبة بشكل أحادي كانت له انعكاسات لاحقة تمثَّلت في نشوء حركة الوعي بالهوية الأمازيغية وهي الحركة التي تعزَّزت بفعل عوامل داخلية وخارجية. ومن جانب خر، فإن إخفاق النخب القومية القومي العروبية في تحقيق مشروع التحديث الذي وعدت به بدايةً قد أسهم بدوره في خلق فراغات سياسية واجتماعية شغلتها الجماعات الدينية المتشددة، وكانت هذه الجماعات قد تقاطعت مع الاتجاه القومي في التأكيد على عروبة الدولة بينما اختلفت معه في المرجعية. ففي حين اعتمد التيار القومي مرجعية علمانية آثرت استيعاب التنوع الديني في العالم العربي، نجد أن الجماعات الدينية قد اعتمدت مرجعية دينية على أساس أفكار متشددة كالحاكمية والجهاد. وقد أثَّر ما سبق على الاستقرار السياسي في دول الشمال الافريقي. فمن ناحية، كان "الربيع الأمازيغي" محطة أساسية لانطلاق الحركة المطلبية الأمازيغية التي اصطدمت بعنف مع النظم السياسية في المغرب والجزائر منذ ثمانينات القرن العشرين ولاحقا في تونس ثم ليبيا بعد سقوط نظام حكم معمر القذافي عام ٢٠١١. ومن ناحية أخرى، اصطدمت الجماعات الدينية مع النظم السياسية، حيث دخلت الدولة الوطنية في صراع تميَّز بالعنف مع جماعات الإسلام السياسي، التي عملت في إطار ما يعرف بـ "جماعات الهوية" Identity Groups وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين في مراحل مختلفة عام ١٩٥٤ والنصف الأول من الستينات، وقد ظهرت خلال هذه الفترة فكرة الحاكمية التي قدمها سيد قطب، والتي مثَّلت مصدراً لإلهام العديد من

(١) أحمد حمروش، فكرة القومية العربية في ثورة يوليو، في سعد الدين ابراهيم وآخرون، **عروبة مصر وثورة يوليو**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص٩٠.

الحركات الدينية و"الجهادية" التي جابهت النظم السياسية[١]. ورغم محاولة الرئيس الأسبق أنور السادات مهادنة هذه الجماعات لمجابهة التيارات اليسارية خلال مراجعته للتوجهات الاشتراكية للنظام السياسي الموروثة عن سلفه جمال عبد الناصر، إلا أن شقاقاً وقع بين السادات وبين جماعة الإخوان عقب زيارة السادات للقدس انتهت باغتيال الرئيس المصري على يد أعضاء تنظيم الجهاد[٢] الذي كان يُعد لثورة شعبية ذات مرجعية دينية متشددة انطلاقا من صعيد مصر[٣].

وفي الجزائر، شهدت البلاد خلال تسعينات القرن العشرين ما عُرِفَ بالعشرية السوداء، والتي كانت مسرحاً لاضطرابٍ سياسيٍ قاد البلاد لآتون الحرب الأهلية. وقد كان "الاتجاه السلفي"، كما يسميه راشد الغنوشي، في مقدمة القوى التي قادت انتفاضة اكتوبر ١٩٨٨ حيث اعتبرها الاسلاميون "ثورة إسلامية"، ودعا قائدها على بلحاج إلى المشاركة الفعلية في الأحداث ابتداءا من ٩ اكتوبر من نفس العام[٤].

وفي تونس كانت أولى المصادمات التي واجهها النظام السياسي التونسي البورقيبي قد قامت بها جماعات ترفع شعارات العروبة والإسلام، وتتخذ من المساجد والجوامع مواطن دعاية. وكانت بعض هذه العناصر تشكل امتدادا للتيار اليوسفي، الذي قام بمحاولة انقلابية سنة ١٩٦١، كما قامت بما يعرف بـ "عملية قفصة". وكان النظام السياسي خلال عهد الرئيس بورقيبة قد تعامل مع التيار الديني من خلال استراتيجية قوامها التحريض على مقاومة التخلف وقد أسماها معركة الجهاد من أجل التنمية. وكان بورقيبة قد هدف من وراء ذلك إعادة تشكيل

(١) عبد العليم محمد، الهوية في منظور الإسلام السياسي: تفكيك أوهام الأحادية والاختزال والتفرد، **دراسة منشورة**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث، العدد الثالث، يونيو-٢٠١٣) ص ٢٦.

(٢) على الكنز، الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث، في عبد الباقي الهرماسي وآخرون، **الدين في المجتمع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص١١.

(٣) حسن بكر، **العنف السياسي في مصر: أسيوط بؤرة التوتر – الأسباب والدوافع (١٩٧٧-١٩٩٣)**، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، ١٩٩٦)، ص١٠.

(٤) راشد الغنوشي، **حركة الاتجاه الاسلامي في تونس**، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ص١٣-١٤.

المِخيال الجماعي وهدم المرتكزات النفسية والثقافية التآكلة للذاكرة الوطنية التي كانت هدفا رئيسا لدى الإسلام السياسي[١].

هنا يرى الباحث أنه رغم التداخل الظاهر بين العروبة والإسلام، في خطاب التيار الديني بشأن الهوية العربية، إلا أنه ثمة تداخل في المصالح وتوافق في الرؤى السياسية بين مكونات التيار الديني مع قوى خارجية تختلف مع التوجه العروبي (تركيا وإيران) أو المذهبي لهذه الجماعات (إيران الشيعية الاثنى عشرية)، أو حتى قوى دولية ذات هوية تصطدم مع الهوية العربية الإسلامية كالدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. إن ذلك التداخل يؤكد على اعتبار أن للهوية مكانةً وظيفيةً Functional للهوية في الخطاب العام للجماعات الدينية أيديولوجيا وسياسياً. بجانب ذلك، فقد ظلَّت الهوية العربية في موضع المفعول به أو المستخدم لأغراض سياسية. حتى أنها تم تطويعها لخدمة الأهداف السياسية للجماعات الدينية خلال تعاملها مع العالم الخارجي. فقد اجتهدت جماعة الإخوان المسلمين، وهي الفاعل الرئيس بين جماعات لإسلام السياسي، لإثبات مرونتها في التعامل مع الخطاب الليبرالي العلماني رغم التناقض الكبير بين مرجعة الخطابي (العلماني والديني)، ذلك أن جُلَّ كتابات منظري الإسلام السياسي بداية من أبي الأعلى المودودي وصولاً إلى سيد قطب تحمل رؤية تصادمية مع الليبرالية والعلمانية. إلا أن جماعة الإخوان كانت أشدَّ حرصاً على تصديرِ صورةٍ تبدو فيها أقرب إلى الرؤية الغربية. فقد سعى راشد الغنوشي في تونس لسدِّ الفجوة بين الخطابين الديني والليبرالي رغم مزاعمه في ممارساته خلال وجوده في السلطة. وكان الغنوشي نفسه أثناء رئاسته بالبرلمان ألدَّ أعداء التيارات العلمانية في البرلمان لدرجة وصلت إلى حد الانزلاق نحو الاعتداء على النساء بالبرلمان[٢] تمهيدا لصدام أشدَّ ضراوة مع السلطة التنفيذية انتهى بقرار رئيس الجمهورية بتجميد البرلمان الذي كان يسيطر عليه الغنوشي وجماعته في ٢٥ يوليو ٢٠٢١.

---

(١) منصف وناس، الدين والدولة في تونس ١٩٥٦-١٩٨٧، في عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨٥.

(٢) اعتدى النائب الصحبي صمارة، في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، على النائبة عبير موسى، رئيس الحزب الدستوري الحر، باللكمات حينما اعترضت على تمرير اتفاقية مع صندوق قطر للتنمية ووصفتها بأنها جريمة. https://cutt.us/zxCTC

ثانيا. تأثير الهوية الأمازيغية

رُغم تجذُّر ممارسات الهوية الأمازيغية في التاريخ الحديث بشمال افريقيا، حيث ترجع إلى العقود الأخيرة من الحقبة الاستعمارية، إلا أن اقتصارها على الطابع الثقافي بعيداً عن العمل السياسي جعل من تأثير هذه الممارسات على الاستقرار السياسي، خلال هذه المرحلة، في أضيق حدوده. فقد كان العمل السياسي يخضع لسيطرة السلطات الاستعمارية، وكان العمل الوطني مُنصَبًّا على أعمال المقاومة بكافة أشكالها. في هذا الإطار اتخذت ممارسات الهوية الأمازيغية أشكالاً عديدة تراوحت بين الانخراط في منظمات المجتمع المدني، والعنف من جهة أخرى، وقد تنوعت أشكال ودرجات الممارسات فيما بين دول المنطقة الأمر الذي جعل تأثيرها على درجة من التباين. ولقياس أثر ممارسات الهوية الأمازيغية على الاستقرار السياسي، فإن الباحث سوف يعتمد على بعض المؤشرات التي اتفق عليها غالبيةُ الباحثين فيما يتصل بتأثيرها على الاستقرار السياسي. ومن بين هذه المؤشرات، العديدة، سوف يركز الباحث على كلٍ من الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، واستجابة النظام السياسي لمتطلبات البيئتين السياسية والداخلية، وانخراط الأمازيغية في أعمال عنف تجاه السلطة الحاكمة، كمؤشرات على تأثير الحركة الأمازيغية على الاستقرار السياسي في دول الشمال الافريقي.

١. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية

فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو الطائفي ... إلخ غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي، غير أن الأهم في ذلك هو وجود استراتيجية من جانب النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية. في كل من المغرب والجزائر انطلقت الحركة الأمازيغة من الإطار الثقافي إلى العمل السياسي منذ ثمانيات وتسعينات القرن العشرين، قد أبرز تنامي الولاءات التحتية على حساب الولاءات الوطنية. فقد عقد "التجمع العالمي الأمازيغي"، في نوفمبر ٢٠١٧، مؤتمره السابع بمدينة إيفران المغربية، حيث أصدر خلاله بيانا دعا فيه إلى إقرار الحكم الذاتي للأقاليم الأمازيغية في شمال افريقيا[١]. وقد انعكس ذلك على الحالة التونسية التي بدأت فيها إرهاصات دخول الحركة الأمازيغية معترك العمل السياسي حيث تأسس عددٌ من مؤسسات المجتمع المدني التابعة للحركة الأمازيغية بعد الانفتاح

(1) Ignacio Cambrero, Face a La Monteo des Perils, Le Roi Est nu Derriers Son Bouclier Securitaire, Available on: https://ledesk.ma/enclair/face-la-montee-des-perils-le-roi-est-nu-derriere-son-bouclier-securitaire/

السياسي الذي شهدته دول الشمال الافريقي بعد ٢٠١١، مثل الجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية التي طالبت بضرورة تدريس اللغة الأمازيغية في المدارس والاعتراف بالثقافة الأمازيغية كجزءٍ أصيل من الثقافة التونسية.

هنا يرى الباحث أن ذلك التحول الذي طرأ على مكونات الحركة الأمازيغية التونسية يتشابه مع التحولات التي شهدتها الحالتان المغربية والجزائرية سابقاً، حيث يمثل ذلك تكرارا للمسيرة نفسها في تونس؛ إذ مثَّلت البيئة السياسية التونسية بعد ٢٠١١ حاضنةً لعددٍ من المشكلات؛ مثل تنامي دور التنظيمات الدينية المتشددة وتنامي الولاءات التحتية Primordial Loyalties. أما في ليبيا، فقد فتح سقوط نظام معمر القذافي الباب أمام انطلاق الولاءات الأمازيغية (التحتية)، حيث انخرط أمازيغ ليبيا في العمل السياسي من خلال المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، الذي تأسَّسَ في ٢٠١٢، وقد اعترض المجلس على اعتماد الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور على قاعدة الأغلبية، وطالب بضرورة أن يتم إقرار الدستور على أساس التوافق بين كافة مكونات المجتمع الليبي، على إثر ذلك انسحب المجلس من المؤتمر الوطني العام.

بجانب ما سبق، تجدر الإشارة إلى إحدى إشكالية تعداد السكان الأمازيغ، بين سكان شعوب دول الشمال الافريقي. هنا يشير الباحث إلى أن؛ ففي المغرب، يمثل الأمازيغ نحو ١٠,٦٤ مليون نسمة، من إجمالي السكان البالغ ٣٧,٩٥٠، بنسبة ٢٨% من السكان، وفي الجزائر، يبلغ عددهم ٨ مليون نسمة، بما يمثل ١٧,٥% من السكان البالغ عددهم ٤٥,٤٠ مليون نسمة، وفي تونس يتجاوز عددهم ٥٠٠ ألف، أي ما يعادل ٥%، وفي ليبيا، تتراوح نسبتهم من ١٠ إلى ١٥% من عدد السكان (حيث لا توجد إحصاءات رسمية)، وفي مصر تتضاءل نسبتهم حيث يتراوح عدد ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف نسمة بين تعداد السكان الذي يتجاوز ١٠٦ مليون نسمة[١]. غير أن الملاحظ على هذه الإحصاءات لم تحظى باتفاق من جانب الأمازيغ نظراً لما يرتبط بها من أهمية سياسية بين المكونات الأمازيغية وغيرهم في دول الشمال الافريقي. ففي ٢٧ اكتوبر ٢٠١١، نظَّم عدد من النشطاء الأمازيغ في تونس مؤتمرا تحت عنوان "تونس: آفاق

(١) اعتمد الباحث في هذه الأرقام على الإحصاءات الرسمية في البلدان الخمسة مثل المندوبية السامية للتخطيط (هيئة الإحصاء الرسمية في المغرب) ، وديوان الإحصاء بالجزائر، والمعهد الوطني للإحصاء والتعداد في تونس، والجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، ومكتب الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ، ومصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا، مع ملاحظة أن الحالة الليبية لم يصدر بشأنها إحصاءات رسمية منذ م ٢٠١٢ بسبب الحرب الأهلية في البلاد.

مقلقة" صدر على إثره بيان يهاجم تصريحات سابقة لزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي التي اعتبر فيها أن الشعب التونسي عربي ولغته عربية" وأكد البيان أن تونس هي تاريخيا أرضا أمازيغية تعرضت لمحو لغتها وثقافتها الأصلية، وأضاف أن في تونس وحدها نحو مليون شخص يتكلمون اللغة الأمازيغية، بل إن تصريحات "التجمع العالمي الأمازيغي" في بياناته الرسمية على أن المتحدثين بالأمازيغية في شمال افريقيا وحول العالم يصلون إلى ٥٠ مليون شخص(١).

٢. استجابة النظام السياسي لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية

لطالما اتخذت الممارسات الهوياتية الأمازيغية أشكالاً ثقافية تهدف لإحياء الطابع الأصيل للثقافة الأمازيغية في صورها الفلكلورية. كما تجسَّدت الانشطة المنظمة للأمازيغ في صورة جمعوية ترجع بدايتها إلى تأسيس الجمعيات الأمازيغية التي استفادة بداية من الدعم الفرنسي، ثم استفادت لاحقا من تطور المجتمع المدني. نتيجة لذلك، لم يكن لممارسات الهوية تأثيرٌ يُذكر على الاستقرار السياسي حتى نهاية سبعينات القرن العشرين. غير مطلع الثمانينات قد شهد بوادر تأثير للهوية الأمازيغية على الاستقرار السياسي والأمني بما يمثل إنذار للنظم السياسية في هذه الاثناء. وقد تمثَّل ذلك في أحداث الربيع الأمازيغي، التي شهدتها منطقة القبائل الجزائرية بين ٢٠ أبريل و ٣ مايو ١٩٨٠، بعد منع السلطات الجزائرية محاضرة للباحث والشاعر الأمازيغي مولود معمري حول الأدب الأمازيغي، حيث انطلقت، على إثر ذلك، احتجاجات جماهيرية من جانب الأمازيغ تطالب بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية، وقد أسفر ذلك عن مواجهات بين المتظاهرين والسلطات الجزائرية.

في هذا السياق، يرى الباحث أن هذه الأحداث ربما كانت تمثل فرصة من المتعين على النظم السياسية في شمال افريقيا أن تستغلها بقراءة المضمون الاجتماعي والثقافي والأمني لهذه الاحداث وعدم التعامل معها كتحدٍ سياسي وأمني. فقد كشفت هذه الأحداث عن بزوغ حراك لفصيل اجتماعي ذات أصول ثقافية (هوياتية) يمكن أن يتحول لاحقا إلى تهديد للأمن المجتمعي والاستقرار السياسي (وهو ما تحقق بالفعل). لكن في المقابل، كان الفاعلون الأمازيغ أكثر قدرة على استغلال هذه الفرصة والتعامل معها بما يفسح المجال لمسيرة من المكتسبات المتراكمة والتي لم تنفصل في كافة مراحلها عن الاستقرار السياسي في كل من المغرب والجزائر وبدرجة

(١) الحراك الأمازيغي في المغرب العربي؛ نبش في الهوية في ظلمة الطائفية بحث في سياقات الظاهرة وأهدافها، **مجلة مدارس سياسية**، (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث، المجلد ٣، عدد ١، ٢٠١٩)، ص ٢٢.

ما تونس. وبجانبِ ما أفرزته بيئة ثمانيات وتسعينات القرن العشرين من تحديات أمنية مثل موجة الإرهاب والاضطرابات التي عاشتها الجزائر (العشرية السوداء)، ووصول الملك محمد السادس إلى السلطة في المغرب خلفا لوالده في ١٩٩٩، اتجهت الحركةُ الأمازيغيةُ للتعبئةِ المجتمعيةِ والحشدِ كوسيلةٍ للضغطِ على النظم الحاكمة، واستغلال الضغوط الموازية الناجمة عن تحولات النظام العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي(١).

لقد سَعَت الحركة الأمازيغية لاستغلال الفضاءات الناجمة عن هذه التغيرات، وهو ما يمكن تفسيره في إطار نظرية الفرصة السياسية Political Opportunity؛ التي تذهب إلى أنه لطالما تسعى هذه الحركات لأن تعمل في مناخ ملائم للتغيير الحُرِّ الذي يتيح فرصة سياسية لها، واستغلال قدرتها على تعبئة الموارد(٢).

بجانب ذلك، فقد انطوت البيئة الخارجية للنظم السياسية بشمال افريقيا على تغيرات مهمة لعبت دوراً في تحفيز التعبئة نحو استراتيجيات معينة لممارسة التأثير في سيات النظم الحاكمة، وقد تمثلت أهم جوانب ذلك في التحول التدريبي للحركة الأمازيغي نحو الانخراط في عمل السياسي. وهو ما يرصده ديفيد مايور David S. Meyer عند النظر إلى انتقال الحركات الاجتماعية نحو العمل السياسي، حيث تعمل على توظيفه من خلال هياكلها التنظيمية أو تشكيل جماعات مصالح أو الانخراط في أحزاب سياسية أو المشاركة في المؤسسات المنتخبة عن طريق الزج بمرشحين يتبنون مطالبهم أو حتى الحشد الاحتجاجي للتأثير في عملية صنع القرار لدى النظم الحاكمة(٣). إذ يدفع ذلك التحول النظم الحاكمة نحو الاستجابة السريعة على عدد من المستويات كالمؤسسات السياسية والثقافية، غير أن ذلك يتوازى مع بروز أزمات وتحولات سياسية واجتماعية لتطويق الأزمات التي تسعى لاستغلالها الحركات المُحتَجَّة(٤).

---

(١) يحيى أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر ١٩٧٨-١٩٩٣**،(بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات،١٩٩٣)، ص٣٧.

(2) Nina Eggert, The Impact of Political Opportunity Structures on Networks of Immigrants, **PHD Thesis,** (Canada: la Facoltà di sociologia e ricerca sociale de l'Università degli Studi di Trento, 2011), P.26.

(3) David S. Meyer, Debra. Minkoff, Conceptualizing Political Opportunity, **Social Forces,** (USA: University of North Carolina Press, Vol.82, No. 4, June 2004), P.1463.

4 John D. McCarthy, Mayar . Nzlad, Resources Mobilization and Social Movements: A Partial Theory, **The American Journal of Sociology,** (Chicago: University of Chicago Press, Vol. 82, No. 6, May 1971), P122.

في هذا السياق، يمكن فهم النهج الحركي والحشد الاحتجاجي الذي مارسته الحركة الأمازيغية بعد المسيرة الثقافية التي خاضتها طوال العقود التالية حتى حقبة الثمانينات وما شهدته من تغيرات طرأت على البيئة المحيطة بالنظم السياسية في شمال افريقيا. ففي الجزائر حاول دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩ إرساء أُسُسِ وركائز التعددية والتخلي عن الخيار الاشتراكي، والفصل بين السلطات(١). كما سعى نظام الرئيس اليمين زروال لاحتواء أزمة العُشرية السوداء من خلال إفساح المزيد من المجال للمجتمع المدني من خلال دستور ١٦ نوفمبر ١٩٩٦، وتحسين أوضاع المجتمع المدني(٢). وخلال تلك الفترة، ومع تنامي ظاهرة الإرهاب، شهدت منطقة القبائل عدة احتجاجات شملت إضراب تلاميذ المدارس، فيما عُرِفَ بـ "مقاطعة المحفظة" ١٩٩٤-١٩٩٥، وقد دفع ذلك الرئيس "ليامين زروال" للاستجابة من خلال إدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بمنطقة القبائل، كما أنشأ "المحافظة السامية للغة الأمازيغية"(٣)، وتم إطلاق برامج إذاعية إخبارية باللهجات الأمازيغية المختلفة القبائلية والشاوية والمِزابية، كما تم إدراج البُعدِ الأمازيغي كأحد مقومات الهوية الوطنية في دستور ١٩٩٦(٤).

وفي المغرب، وبعد انسداد أفق الحياة السياسية الذي أعقب محاولة الإنقلاب التي وقعت عام ١٩٧١، والتي تورَّط فيها عددٌ من الضباط المنتمين للمناطق الأمازيغية، إلا أنه مع صعود الملك محمد السادس للعرش، لَقيَ الملف الأمازيغي اهتماماً أكبر مما ساعد الحركة الأمازيغية على استغلال الفرص السياسية لتجديد مطالبها، والانخراط في حركة الحقوق المدنية، ورفع راية المواثيق الدولية كالعهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لسنة ١٩٦٦، حيث اعتبرته الحركة الأمازيغية مرجعية قانونية دولية لدفاع عن قضيتها(٥). وعليه، كثَّفت الحركةُ الأمازيغيةُ اعتمادها على مؤسساتها القائمة على تنظيم فعاليات الحشد Mobilizing، من خلال "المجلس الوطني للتنسيق" بالمغرب، الذي لعب دوراً في حشد الرأي العام المحلي والدولي للتضامن مع معتقلي

---

(١) مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر ١٩٨٨-١٩٩٠، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (الجزائر: جامعة ورقلة، ع ١، ٢٠٠٩)، ص١.

(٢) رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، (الجزائر: دار المعرفة، ٢٠٠٩)، ص٣٧٤.

(3) Bruce Maddy-Wietzman, **The Berber Identity Movement and the Challenges to North African States,** (USA: University of Texas Press, 2011), P.112.

(4) John E. Kruse, Amazigh-state relations in Morocco and Algeria, **Master Thesis,** (California: Naval Postgraduate School, 2013), P.44.

(5) John D. McCarthy, **Op.Cit,** P. 122

جمعية "تليلي" الذين تم اعتقالهم في مايو ١٩٩٤ على خلفية مشاركتهم في تظاهرات عامة، وقيامهم برفع لافتات مكتوب عليها بخط تيفناغ وأخرى تطالب بإعادة الاعتبارات للهوية الامازيغية(١). وفي عام ٢٠٠٠، أصدر الأمازيغ ما عُرِفَ بـ "البيان الأمازيغي"، ثم قاموا بتنظيم مسيرات دورية في الشارع المغربي لجعل القضية الامازيغية مطروحة على الدوام، فانطلقت في هذا الإطار مسيرة "تاوادا" التي دعى إليها المؤتمر العالمي الأمازيغي في في٢١ أبريل ٢٠٠١ لتصبح فعالية أمازيغية دورية(٢). وفي ٢٠٠٧ تأسَّسَت في منطقة "الريف"، شمالي المغرب، "الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف" التي رفعت في مقدمة أهدافها إبراز قوةٍ ريفيةٍ سياسيةٍ مدافعةٍ عن الحكم الذاتي. ومع اندلاع الانتفاضة الجماهيرية التي شهدتها البلاد في ٢٠ فبراير ٢٠١١، واصل الأمازيغ مسيراتهم في دينتي الحسيمة والناظور وسوس، حيث رفعوا خلالها العلم الأمازيغي، وكتبوا مطالبهم بحرف تفيناغ(٣).

وفي الحالة الليبية، ترتب على سقوط أركان الدولة في ٢٠١١، تحولات جذرية في البيئة الداخلية مع انزلاق البلاد نحو الصراع الأهلي. ومع تنامي ضغوط دور المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا على الحكومات خلال هذه المرحلة سعى المجلس لممارسة ضغوط على السلطة الحاكمة من خلال مقاطعة الانتخابات في ٢٠١٣، وعدم المشاركة في لجنة صياغة الدستور الذي تم اعتماده في ٢٠١٧، حيث أصدر المجلس بيانا طالب فيه " يكون الدستور معبّراً عن الهوية الليبية بجميع مكوناتها العربية والأمازيغية، تحقيقاً للعدالة وأن تكون اللغة الأمازيغية رسمية في الدستور الليبي". أمام ذلك، فقد كانت استجابة السلطات الحاكمة بشكل غير محدد، ففي حين أصدر المؤتمر الوطني القرار رقم ١٨ لسنة ٢٠١٣، الذي ينص على تدريس اللغة الأمازيغية بالمدارس، إلا أن ذلك القرار لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي. وأمام مطالبات الأمازيغ(٤)، أعلن رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبد الحميد الدبيبة، في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢١، الموافقة على تدريس الأمازيغية. لكن استجابة الدبيبة يمكن النظر إليها كرد فعل غير مستقر؛ حيث جاءت في قبل

(1) Thiago Lima, A Berber in Agader: Exploring The Urban/ Rural Shift in Amazigh Identity, **Published Paper** (USA: School for international Training, ٢٠١١)**,** P. 24

(2) **Ibid**, P. 25

(3) http://nadorone.com/?cat=12

(٤) أصدر المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، في ٢١ فبراير ٢٠١٧، القار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ الذي يقضي بترسيم اللغة الأمازيغية في المدن والمناطق الأمازيغية في ليبيا، وقد جاء ذلك بشكل منفردٍ بعيدا عن إرادة الحكومة الليبية المؤقتة، أنظر: https://cutt.us/A7Fo9

أيام من الانتخابات البرلمانية التي كان يتوقع إجراؤها في ديسمبر ٢٠٢١، كما أن حكومة الدبيبة ذاتها كانت مؤقتة وهو ما يُعَزِّزَ القول بأن استجابة الحكومة الليبية لمطالب الحركة الأمازيغية منذ ٢٠١١ كانت غير مستقرة. أما في مصر، فقد شارك وفد من الأمازيغ في جلسات الاستماع أمام لجنة إعداد الدستور[١].

٣. انخراط الحركة الأمازيغية في أعمال عنف تجاه السلطة الحاكمة

انطلق الصدام بين الحركة الأمازيغية والنظم السياسية بدول الشمال الافريقي مع تنامي النشاط الحقوقي Advocacy المصاحب للطفرة التي طرأت على المجتمع المدني في هذه الدول، غير أن المقاربة الأمنية التي تبنتها غالبية النظم السياسية في دول المنطقة قد أسفرت عن رد فعل مقابل وصل إلى حد الصدام مع السلطات الحاكمة. ففي الجزائر، اتسمت ممارسات الحركة الأمازيغية بدرجة أكبر من الحدة والميل للعنف في مواجهة السلطة الحاكمة؛ فمع تأزُّم الأوضاع الاجتماعية في أواخر سبعينات القرن العشرين، ووصول الرئيس الشاذلي بن جديد عام ١٩٧٩، لجأ الأمازيغ لاستغلال الانفتاح السياسي الذي كانت تستقبله البلاد بعد سنوات حكم الرئيس هواري بومدين، والعمل داخل المؤسسات المختلفة، وبخاصة الجامعية. إلا أنه مع منع السلطات محاضرة كان مُقرَّر إلقاؤها بجامعة تيزي ووزُّو في ١٠ مارس ١٩٨٠ للكاتب الأمازيغي مولود معمري حول الشعر الأمازيغي، اندلعت احتجاجات واسعة وصدامات بين الأمازيغ والسلطات الأمنية نتج عنها نحو ١٢٠ قتيل و ٥ آلاف مصاب. وقد صار لهذا الحدث دلالة رمزية بين الأمازيغ في دول الشمال الأفريقي وحول العالم تحت مسمى "الربيع الأمازيغي"[٢]. كما شهدت منطقة القبائل احتجاجات على إثر مقتل أحد الشباب بمدينة تيزي ووزُّو في أبريل ٢٠٠١، وهو الحدث الذي انطلقت على إثره احتجاجات واسعة عرفت باسم "الربيع الأمازيغي الثاني" أو "الربيع الأسود" نظرا لعدد القتلى الذين سقطوا في هذه الأحداث[٣]. غير أن الباحث يرى أن مقتل الشاب الأمازيغي ربما لا يكون هو السبب الوحيد لاندلاع هذه الأحداث، حيث كانت المنطقة تعيش حالة احتقان منذ أحداث الربيع الأمازيغي الأول، فضلا عن تنامي النزعة الاحتجاجية بين

---

١ **جريدة الأهرام**، ٢٠١٤/٥/٣٠.

2 Abderrahman El Aissati, A Socio-Historical Perspective on The Amazigh (Berber) Culture Movement in North Africa, **Afrika Focus** (Belgium: University of Gent, Vol. 18, No. 1-2, 2005), P.66.

٣ تشير التقارير إلى سقوط ١٢٦ قتيل و ٥آلاف جريح، إلا أن هذه الأرقام لم تحظى باتفاق بين الجانب الأمازيغي والحكومة.

الأمازيغ اعتراضاً على سياسات الحكومة "التعريبية" كما يسميها الأمازيغ أنفسهم. مع ذلك، تجددت المواجهات في مايو ٢٠١٣، حيث أسفرت عن إصابة ١٧ شخصاً منهم ستة عشر من الشرطة. وقد شهدت المواجهات تحطم عدد من المحلات التابعة لتجار أمازيغ وتَعَرُّضِ عدد منها للسرقة والحرق. وفي الرابع والعشرين من نوفمبر من العام نفسه شهدت مدينة القرار شمالي شرق الولاية مواجهات بين العرب والأمازيغ بسبب مباراة كرة قدم بينهم لكنها سرعان ما اتخذت بعدا مذهبيا بين الاباضيين والسنة استمرت لعدة أيام أعقبتها حركة اعتقالات واسعة(١). كما شهدت مدينة تيزي ووزُّو مواجهات أخرى في ١٨ يناير ٢٠١٤، ثم تجددت مرة أخرى في ١٤ اكتوبر من نفس العام، احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية(٢).

وفي المغرب شهدت، وبعد حالة الانغلاق السياسي التي شهدتها البلاد منذ سبعينات القرن العشرين (أي في أعقاب محاولة الانقلاب على الملك الحسن الثاني في ١٦ أغسطس ١٩٧٢)، اتجه النظام السياسي نحو الانفتاح بنهاية الثمانينات ومطلع التسعينات الأمر الذي قابله الأمازيغ بممارسة دور مطلبي، حيث تقدم ست جمعيات أمازيغية بتقديم عدد من المطالب، فيما عرف بـ "ميثاق أغادير" (أغسطس ١٩٩١)، والتي جاء في مقدمتها الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية. وقد نجحت الحركة المطلبية الأمازيغية على مدار العقدين التاليين على ميثاق أغادير، حيث تواكبت مع مساعي النظام السياسي باحتواء مطالب الحركة من خلال عدد من المبادرات الملكية مثل تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإقرار تدريس اللغة الأمازيغية في المدارس، وتدشين قنوات تلفزيونية ناطقة بالأمازيغية، وصولا للإعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية من خلال التعديل الدستوري لعام ٢٠١١، إلا أن ذلك لم يحل دون صدام أكثر حدة بين الحركة الأمازيغية والسلطات المغربية، فيما عرف بـ "حراك الريف" والذي تضمن سلسلة من الاحتجاجات بمنطقة الريف شمالي المغرب في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦. ورغم مساعي الحكومة المغربية لاحتواء هذه الأحداث، إلا أن مكونات الحركة الأمازيغية في المغرب قد انتقدت التعامل الأمني للحكومة واعتبرته ابتعادا عن جوهر المشكلة وهو اجتماعي بالأساس، وكانت الحكومة قد اعتقلت عددا من نشطاء الحراك وقادته في ٢٩ مايو ٢٠١٧، وقد تم الحكم عليهم في ٢٦ يونيو

---

(١) ياسين تملالي، الجزائر: أحداث بريان والأسباب الخفيّة لـ"العنف الطائفي"، الأخبار، ٢٠٠٨/٦/٢، https://cutt.us/ZppoH

(٢) كمال زايت، المئات من رجال الشرطة يعتصمون أمام مقر الأمن في غرداية، **جريدة القدس العربي**، ٢٠١٤/١٠/٣١.

٢٠١٨ بأحكام وصلت إلى ٢٠ عاما. وفي ٢٩ يوليو ٢٠١٧ اتهم الملك في خطاب ذكرى العرش الأحزاب المغربية بتخليها عن مسؤوليتها واعتبر أن تدخل الأمن في أحداث الحراك جاءت نتيجة لغياب الأحزاب، لكنه أعلن لاحقا وبشكل تدريجي قرارات بالعفو عن عدد من المعتقلين على خلفية أحداث الحراك كانت آخرها في ٣٠ يوليه ٢٠٢٠[١].

أما في ليبيا، ونتيجة للرفض المطلق من قِبَل النظام الحاكم، خلال سنوات حكم معمر القذافي، للتعامع مع الملف الأمازيغي، فقد اقتصرت الممارسات الهوياتية لأمازيغ ليبيا على العمل خارج الحدود، والانخراط في الحركة الأمازيغية استغلالاً لهامش الحركة الكبير الذي وفرته لها الدول الأوروبية حيث تأسَّس "المؤتمر الأمازيغي الليبي" في لندن عام ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠، كما تم تأسيس عدد من المواقع الألكترونية كلسانِ حالٍ لأمازيغ ليبيا، مثل موقع "توالت"[٢]. بالتالي، ونظرا للقبضة السلطوية التي ميزت النظام السياسي الليبي خلال حكم معمر القذافي، لم تكن ثمة ممارسات تذكر للهوية الأمازيغية بالقدر الذي ينعكس على الاستقرار السياسي. لكن اتساع الفضاء أمام كافة القوى السياسية الليبية بعد سقوط القذافي عام ٢٠١١ قد جعل الفعل الأمازيغي أحد المتغيرات المؤثرة في العملية السياسية بشكل عام. وكان ذلك الانفتاح قد ألهب حماسة القوى السياسية من الأمازيغ والطوارق والتبو لاستغلال الفرصة التي وفرتها بيئة ما بعد القذافي، وكانت البداية برفع العلم الأمازيغي بجانب علم ليبيا خلال الاحتفالات بسقوط نظام حكم القذافي[٣]، ومع تأسيس المؤتمر الوطني العام (البرلمان) تولَّى رئاسته أحد الشخصيات الأمازيغية وهو نوري أبو سهمين[٤]، ثم شارك عددٌ من الفصائل الأمازيغية في دعم قوة "فجر ليبيا"، كما أعلن الأمازيغ مقاطعتهم للمفاوضات التي انتهت إلى التوقيع على اتفاق الصخيرات[٥]. ومع انفلات الوضع الأمني ودخول البلاد في آتون الحرب الأهلية، اتجه زعماء القبائل الأمازيغية نحو المطالبة بـ "النموذج الفيدرالي" الذي طالبوا به في ٦ مارس ٢٠١٢، خلال اجتماع إقليم برقة

---

(١) اسماعيل حمودي، أمننة حراك الريف ونتائجه السياسية، ورقة منشورة، المعهد المغربي لتحليل السياسات، متاح على الرابط: https://mipa.institute/6886

(2) http://www.tawalt.com/

(٣) صحيفة رأي اليوم الألكترونية، على الرابط: https://cutt.us/yobYR

(٤) **جريدة المصري اليوم**، ٢٠١٣/٦/٢٥.

(5) Wolfram Lacher, **Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement** (Berlin, German Institute for International and Security Affairs, July 2015).

الانتقالي على أن يستمد شرعيته من الدستور الذي كان قائما إبان عهد الملك الراحل إدريس السنوسي عام ١٩٥١. وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان طالب فيه المشاركون بأن يكون نظظام الاتحاد الوطني الفيدرالي هو خيار الإقليم لشكل الدولة الليبية الموحدة في ظل دولة مدنية دستورية شعيتها من القرآن والسنة الصحيحة. وقد تضمنت رؤية مجلس برقة لحل الأزمة السياسية والأمنية تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم كبرى تتمع بحكم محلي في ظل دولة اتحادية هي طرابلس وبرقة وفزان. وبالفعل تأسس في برقة إقليم فيدرالي في ٢٤ اكتوبر ٢٠١٣، كما تشكلت حكومة محلية تتكون من حقيبتين لتيسير شؤون الاقليم الذي تم تقسيمه إلى أربع محافظات إدارية هي بنغازي وأجدابيا وطبرق والجبل الأصفر وذلك استنادا لدستور ١٩٥١[١].

(١) ترأس هذا الاجتماع الشيخ أحمد الزبير الشريف السنوسي وهو بن عم الملك الليبي الراحل إدريس السنوسي. أنظر: جمال جوهر، هل تحول دوعوات الحكم الفيدرالي ليبيا إلى دويلات صغيرة؟، **جريدة الشرق الأوسط**، ٢٠٢٠/٧/٥.

خاتمة الدراسة

مع توجُّه النظم السياسية الحاكمة في دول الشمال الافريقي عقب الاستقلال نحو توظيف خطاب الهوية لأغراض عملية بناء الدولة، تم التركيز على الهوية العربية باعتبارها هوية وطنية، وفي حين نجحت الأنظمة السياسية في ذلك خلال العقود الأولى، إلا أن ثمة متغيرات فرضت نفسها على البيئة السياسية منذ ثمانينات القرن العشرين. وقد تفاعلت الهوية الأمازيغية مع هذه المتغيرات بشكل أثر مع الاستقرار السياسي لدول الشمال الافريقي، لكن بدرجات متفاوتة فيما بينها. ومن خلال ثلاثة مؤشرات تمثل في الوحدة الوطنية ومدى حضور الولاءات التحتية، واستجابة النظم الحاكمة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية، وانخراط الحركة الأمازيغية في مواجهات عنيفة مع تجاه السلطات الحاكمة، رصدت الدراسة تفاعلات الهوية الأمازيغية مع العديد من المتغيرات التي بدأت بأحداث "الربيع الأمازيغي" بالجزائر، الأمر الذي عَزَّزَ تحول حركة الوعي بالهوية الأمازيغية من المسار الثقافي إلى السياسي، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة بين الأمازيغ والحكومة. لكن الملاحظ أن هذا لمسار لم يتخذ وتيرة واحدة؛ ففي حين اتسع نطاق العنف في منطقة القبائل بالجزائر، سعى النظام المغربي لمقاربة تهدف لاحتواء المسألة الأمازيغي، كما كانت الحالة التونسية أقل حدة مع قلة عدد الأمازيغ مقارنة بالمغرب والجزائر. أما في ليبيا، فنتيجة للقبضة الأمنية وعدم اعتراف الرئيس الأسبق معمر القذافي بالهوية الأمازيغية بالأساس، كان رد الفعل أكثر حِدَّة عند سقوط نظام القذافي عام ٢٠١٢ بشكلٍ وصل إلى حد الانخراط في أعمال العنف التي اجتاحت البلاد خلال السنوات التالية. أما في مصر، فنتيجة للتجانس الاجتماعي بين المصريين فضلا عن ضآلة عدد الأمازيغ المصريين، لم تكن ثمة إشكالية في التعايش بين الأمازيغ وبقية السكان المصريين حيث اندمج الأمازيغ في النسيج الاجتماعي المصري مع الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية في إطار هوية وطنية مصرية أشمال.